الأمم المتحدة S/2014/123

مجلس الأمن

Distr.: General
18 February 2014
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي السابع والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

أولاً – مقدمة

١ – قرر مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١٦٦ (٢٠١٣)، تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وطلب إليّ أن أطلعه بانتظام على الوضع في الميدان مع استمرار عملية إعادة تشكيل البعثة، وعلى التقدم المحرز في تنفيذ المعايير الانتقالية والتسليم التدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى السلطات الوطنية. ويقدم هذا التقرير المعلومات المطلوبة، فضلا عن آخر المعلومات عن أهم التطورات الحاصلة منذ تقريري المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٣ (S/2013/479).

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – الحالة السياسية

٢ – كانت إحدى السمات الغالبة للبيئة السياسية خلال الفترة قيد الاستعراض إعراب قطاعات مختلفة من الجمهور باستمرار عن استيائه من السلطات الوطنية، مع اقتران ذلك في حالات كثيرة بتهديدات بالقيام بمظاهرات. ورغم أن معظم تلك التهديدات لم يتحقق أو أسفر عن تجمعات صغيرة، فقد قامت وسائط الإعلام بتغطية واسعة لها. ففي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، هدد سائقو الدراجات النارية بالأجرة الغاضبون من تطبيق أنظمة مرور جديدة بالقيام بمظاهرات، وظلت حالة القلق في الجامعة مستمرة طوال شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. وفي هذا السياق، قامت مجموعة مؤيدة للحكومة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، بحشد مظاهرة تأييد كبيرة، شُجع موظفو الخدمة المدنية على المشاركة فيها، لتحية الرئيسة إلين جونسُن – سرليف لدى عودتها من رحلة بالخارج. وتم في

060314 060314 14-23862 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نفس اليوم احتجاز أحد عشر شخصاً لهم صلة بمظاهرة أصغر مناوئة للحكومة ووجهت لهم لاحقاً اتهامات بالتحريض وجرائم أخرى. وساهمت هذه التطورات، إلى جانب قرار المحكمة العليا بمنع وزيرة العدل من ممارسة العمل القانوني لمدة ستة أشهر، في بث شعور عام لدى الجمهور بعدم استقرار الأوضاع السياسية.

٣ - وانصبت مخاوف بعض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أيضاً على سجن السيد رودني سييه، مدير تحرير صحيفة *FrontPage Africa*، في ٢١ آب/أغسطس، لعدم تسديده غرامة مقدارها ١,٥ مليون دولار في حكم تشهير صدر ضده. وجرى أيضاً إغلاق الصحيفة. وكان أحد وزراء الحكومة السابقة قد رفع دعوى تشهير ضد السيد سييه ادعى فيها أن السيد سييه نشر مقالات تشهيرية، بالرغم من علمه بأن بعض المعلومات الواردة فيها كاذب. وبعد أن مرض السيد سييه في السجن ونقل إلى المستشفى للعلاج، أمرت وزيرة العدل بإطلاق سراحه في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ''لأسباب إنسانية''. وبعد أن توصل الطرفان إلى تسوية ودية، أفرج عن السيد سييه في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وأكدت الوزيرة أن القانون الليبري يوفر الأساس للإجراء الذي اتخذته بالإفراج عنه لأسباب إنسانية. إلا أن المحكمة العليا استدعت في ١٠ كانون الثاني/يناير الوزيرة للمثول أمامها بتهمة انتهاك حرمة المحكمة فيما قامت به، وحكمت بمنعها من ممارسة العمل القانوني لمدة ستة أشهر؛ ومُنع محامي السيد سييه من ممارسة العمل القانوني لمدة ثلاثة أشهر لالتماسه الإفراج عن موكله لأسباب إنسانية. وقالت الرئيسة إنها تلتمس في الوقت الحالي مشورة قانونية بشأن الآثار المترتبة على قرار المحكمة بمنع الوزيرة من ممارسة العمل القانوني.

٤ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت الرئيسة الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، بمبلغ إجمالي قدره ٥٨٢,٩ مليون دولار. وكانت الزيادة على المبلغ المقترح ومقداره ٥٥٣ مليون دولار تعزى إلى وجود إيراد إضافي زعمت الهيئة التشريعية أنها حددته خلال الاستعراض الذي أجرته.

٥ - وفي خضم نقص الإيرادات ومع قرب إجراء انتخابات مجلس الشيوخ، أصبحت مخصصات المشاريع على مستوى المقاطعات نقطة خلاف بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، مثُل وزير المالية أمام مجلس النواب وقال إن هناك نقصاً في الإيرادات المحصلة مقداره ١٧,١ مليون دولار وإن الإيرادات التي ستُحصل في المستقبل قد تكون في خطر. وفي ضوء ذلك، طلب إلى النواب أن يعيدوا النظر في الأموال التي كانوا أضافوها إلى الميزانية كمخصصات للمشاريع على مستوى المقاطعات. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، طلب البرلمان بمجلسيه أن يلتمس رئيسه توفير مبلغ ٧٣ مليون دولار للمشاريع

على مستوى المقاطعات في الميزانية المقبلة. وفي وقت لاحق، ناقش مجلس الشيوخ في ٢٣ كانون الثاني/يناير مشروع قانون من شأنه أن يؤمِّن نسبة ١٥ في المائة من الميزانية لمشاريع لمقاطعات. وحذرت الرئيسة في خطابها السنوي أمام الهيئة التشريعية في ٢٧ كانون الثاني/يناير من أن التنمية الريفية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الميزنة الواقعية. وفي الوقت نفسه، استمر الحوار المنتظم بين قيادة البعثة والهيئة التشريعية، حيث عقد اجتماع في ٢٠ كانون الثاني/يناير ركز على المرحلة الانتقالية للبعثة.

٦ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات أنها ستؤجل موعدها النهائي لتحديث قائمة الناخبين نتيجة حالات التأخير في تلقي الأموال الحكومية المخصصة لذلك العمل. وقد بدأت هذه العملية في ٢٩ كانون الثاني/يناير، بعد تأخير بحوالي أسبوعين، وستختتم في ٢١ آذار/مارس. وتجري عملية التحديث هذه في إطار التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، لشغل ١٥ من ٣٠ مقعداً في مجلس الشيوخ. ورداً على هذا التأخير، أعربت علناً عدة أحزاب، بما فيها حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي المعارض، عن قلقها من نزاهة الانتخابات المقبلة.

٧ - ورغم أنه من المقرر أن تبدأ فترة الحملة الانتخابية في ١٢ آب/أغسطس، فإن جزءاً كبيراً من اهتمام السياسيين والأحزاب السياسية ينصب بالفعل على انتخابات مجلس الشيوخ، التي ينظر إليها باعتبارها فرصة لقياس وتوحيد الدعم قبل الانتخابات التشريعية والرئاسية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٧. وقد بدأت عدة أحزاب سياسية، من ضمنها حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي، حملات لاستقطاب أعضاء جدد قبل عملية تحديث قائمة الناخبين، وقامت بجولات في المقاطعات، واضطلعت بأنشطة أخرى لتوطيد الهياكل الحزبية قبل الاقتراع في تشرين الأول/أكتوبر. وقد أسهمت الفترة السابقة للانتخابات أيضاً في حدوث صراعات على القيادة داخل بعض الأحزاب، مما يشير إلى انعدام التماسك في نظام الأحزاب السياسية.

باء - مبادرات المصالحة الوطنية والإصلاح السياسي

٨ - اعتمد تنفيذ خريطة الطريق للمصالحة الوطنية بشدة على صندوق بناء السلام، الذي يوفر حالياً مبلغ ١١,٢ مليون دولار لدعم تنفيذ سبعة مشاريع في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بما في ذلك مشاريع لجان السلام، وبرامج خدمة الشباب، والنساء كصانعات للسلام، وإدارة النزاع، والتمكين الاقتصادي. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، دشنت الرئيسة رسمياً برنامج ''Palava Hut'' الوطني. وعقد منتدى فني وطني في تشرين الثاني/نوفمبر لتوضيح ولاية هذا البرنامج ونطاق اختصاصه

ومنهجيته، على الرغم من عدم إحراز تقدم ملموس حتى الآن في تنفيذه، ويعزى ذلك جزئيا إلى وجود مواطن ضعف مؤسسية رئيسية، بما في ذلك الثغرات في القدرات التقنية.

٩ - وفي الوقت نفسه، يجري تنفيذ مشروع لتدوين التاريخ الوطني، عقب مؤتمر ثان عقد في آب/أغسطس ٢٠١٣، ويناقش فريق الأمم المتحدة القطري مع الحكومة حالياً إمكانية توفير الدعم لهذا المشروع. وفي ٦ شباط/فبراير، دشنت الرئيسة مشروعاً لإقامة رموز وطنية أكثر شمولا. وإضافة إلى ذلك، تتقصى الحكومة آفاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع رواندا وجنوب أفريقيا بشأن مبادرات المصالحة. ومع استمرار وجود تحديات أمام خريطة الطريق المتعلقة بالمصالحة، يجري حالياً وضع استراتيجية لتعبئة الموارد. وسيكون من الضروري توافر قدر أكبر من القدرات التشغيلية والعزم السياسي حتى يتحقق نجاح طويل الأجل لجهود المصالحة.

١٠ - وتواصلت الجهود الرامية إلى إصلاح الدستور، رغم أن بطء التقدم فيها سيجعل من الصعب الحفاظ على الجدول الزمني المقرر. وتعمل لجنة مراجعة الدستور حالياً على استكمال المشاورات بشأن توعية المواطنين والمشاورات العامة بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٤، تمهيداً لإقرار التعديلات المقترح إدخالها في مؤتمر وطني يقترح عقده في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وسيتم بعد ذلك عرض المقترحات على الرئيسة قبل عرضها على الهيئة التشريعية للنظر فيها، وسيعقد في وقت لاحق استفتاء وطني في غضون فترة لا تقل عن سنة واحدة من الإجراء التشريعي.

١١ - وقد عقدت لجنة مراجعة الدستور عدة مشاورات واسعة مع الأطراف المعنية، بما فيها الأحزاب السياسية والزعماء التقليديون والمجتمع المدني. وقد بدأت أنشطة توعية المواطنين والمشاورات على مستوى المقاطعات في شهر شباط/فبراير. ولا تزال المناقشات جارية بشأن الأشكال الممكنة لعقد مؤتمر وطني للإصلاح الدستوري، ولم يتم حتى الآن تأمين التمويل لذلك. وفي كانون الثاني/يناير، شرعت اللجنة والهيئة التشريعية، بدعم من البعثة، في إجراء مناقشات منظمة تهدف إلى التوصل إلى فهم مشترك للعملية والتعاون بين الجهات المعنية. وعينت اللجنة أيضاً قيادات نسائية لتعبئة مشاركة المرأة في عملية إصلاح الدستور. وواصلت البعثة تقديم الدعم لإيفاد خبراء تقنيين لمساعدة اللجنة، في حين وفر التمويل المقدم من صندوق بناء السلام ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للمشاورات القطاعية والمساعدة التقنية والأعمال التحضيرية للأنشطة التي ستنفذ على مستوى المقاطعات.

١٢ - وتمثل اللامركزية عنصراً حاسماً في خطط الحوكمة الشاملة. والاستعدادات جارية لتطبيق اللامركزية مبدئياً على وظائف منتقاة في ١٢ وزارة ووكالتين. وعقب مشاورات أجريت مع الجهات المعنية، تم إعداد مشروع قانون للحكم المحلي، يوفر الأساس القانوني لتنفيذ السياسة الوطنية بشأن اللامركزية والحكم المحلي. وقامت أيضاً لجنة الحوكمة، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، باستكمال دراسة عن المرأة واللامركزية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وقد قدم مشروع القانون إلى الرئيسة لاستعراضه وتقديمه بعد ذلك إلى الهيئة التشريعية. وفي غضون ذلك، شاركت اللجنة ووزارة الداخلية في حملات للتوعية بجوانب كل من السياستين. وفي إطار الجهود الرامية إلى تحسين الإدارة المالية، أعلنت الرئيسة في تشرين الثاني/نوفمبر تعيين مراقبين مساعدين للشؤون المالية والضريبية في ١٢ مقاطعة.

١٣ - وأحرز أيضاً تقدم في وضع إطار تشريعي وإطار للسياسات لإصلاح الأراضي. فقد قامت لجنة الأراضي باستكمال مشروع قانون لتحويل سياسة الحقوق العقارية إلى قانون وتقديمه إلى الرئيسة. وإضافة إلى ذلك، ستعالج أوجه القصور والازدواجية في تدبير شؤون الأراضي في ليبريا من خلال إنشاء وكالة عقارية، يجري النظر في طبيعتها الدقيقة في قانون يوجد قيد الإعداد. وفي كانون الأول/ديسمبر، وقعت الرئيسة أمراً تنفيذياً يفرض وقفاً مؤقتاً لجميع المعاملات المتعلقة بالأراضي العامة، وشكلت لجنة من تسعة أعضاء للتدقيق في جميع صكوك ملكية الأراضي.

جيم - الحالة الأمنية

١٤ - ظلت الحالة الأمنية العامة مستقرة بوجه عام وإن كانت هشة. وكان عنف الغوغاء أحد التحديات الكبيرة، في حين ظل عدد بلاغات العنف الجنسي مرتفعاً، حيث بلغت نسبة الحوادث المبلغ عنها والتي طالت أطفالا دون العاشرة ١٥ في المائة. واستمر أيضاً ورود بلاغات بشأن أعمال السطو المسلح، استُخدمت في ما يقرب من ثلثها أسلحة نارية.

١٥ - وظل انتشار عنف الغوغاء واقتصاص المدنيين من المجرمين يبين ضعف مؤسسات العدالة في ليبريا وانعدام ثقة الجمهور فيها. وظلت أشكال العنف هذه أيضا تشكل اختباراً لقدرة المؤسسات الأمنية على الرد السريع. ومنذ صدور تقريري الأخير، أبلغ عن ٣٧ حادثة عنف ارتكبته غوغاء، وقعت ٩ منها حتى الآن في عام ٢٠١٤. وفي بعض الأحيان، غلبت حشود كبيرة أفراد الشرطة، نظراً لقلة أعدادهم وتنقلهم من مكان إلى آخر، وتطلب الأمر تدخل البعثة لاستعادة النظام وحماية المدنيين. وبينت دراسة أجرتها البعثة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ حدوث زيادة نسبتها ٤٤ في المائة في حوادث العنف التي ارتكبها

الغوغاء على مدى خمسة أشهر في عام ٢٠١٣ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٢. وأشارت الدراسة أيضا إلى أن الغوغاء أصبحت أكثر عنفاً وتقلباً، مما يؤدي إلى زيادة تدخل الشرطة باستعمال القوة المميتة.

١٦ - وظلت التوترات المرتبطة بالامتيازات تتسبب في خروج مظاهرات عنيفة. فمنذ صدور تقريري الأخير، خرجت تسع مظاهرات شارك فيها عمال أو أفراد من مجتمعات محلية متضررة في امتيازات في مقاطعات بونغ وغراند باسا وغراند كيب ماونت ومارجيبي وميريلاد وسينوي. وفي جميع الحالات، اقتضت تعبئة حشود كبيرة مسلحة في كثير من الأحيان بأسلحة بدائية تدخل البعثة لدعم السلطات الوطنية.

١٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تحولت مظاهرات في جامعة ليبريا إلى أعمال عنف عندما احتج الطلاب على زيادة صرامة الإجراءات المتعلقة بالاختبارات وإصلاحات إدارية أخرى. وخلال الاحتجاجات، لحقت أضرار بممتلكات الجامعة وأغلقت الطرق وأوقفت مركبات وتم التحرش بسائقيها، من بينها مركبتان تابعتان للبعثة، أصيبت إحداهما بأضرار. ودفعت أحداث العنف هذه سلطات الجامعة إلى تعليق جميع الأنشطة إلى ٢ شباط/فبراير. وخرجت أيضاً مظاهرات أقل، أغلبها سلمي، في منروفيا ومقاطعات أخرى قام بها أساتذة وعاملون متعاقدون احتجاجاً على الأجور وأوضاع العمل.

١٨ - وواصلت البعثة العمل باستراتيجيتها لحماية المدنيين، على النحو المشار إليه في تقريري السابق. وواصلت البعثة، إدراكاً منها بأن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الحكومة، تعزيز الجهات الفاعلة في مجال الأمن الوطني في التصدي لمجموعة مختلفة من الأخطار، بما في ذلك التوترات بشأن الامتيازات والعنف الواسع النطاق الذي ترتكبها الغوغاء. وواصلت البعثة أيضاً تيسير عمل آليات الإنذار المبكر الحيوية في جميع أنحاء البلد، وشاركت في التخطيط لحالات الطوارئ مع شركاء وطنيين ومع فريق الأمم المتحدة القطري في ما يتعلق باحتمالات تدهور الأوضاع الأمنية و/أو تدفق اللاجئين إلى الداخل.

دال - المسائل الإقليمية

١٩ - ظلت الحالة على طول حدود ليبريا مع كوت ديفوار وغينيا وسيراليون هادئة نسبياً. وواصلت السلطات الليبرية والبعثة العمل عبر الحدود بانتظام مع نظرائها وذلك عبر حدود كل منها. وعلى الرغم من أن أحداث العنف الانتخابي في الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية التي جرت في غينيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ قد أثارت القلق من إمكانية امتدادها إلى خارج البلد، مما أدى إلى وضع خطط لحالات الطوارئ، فإنه لم تحدث تهديدات ملموسة.

٢٠ - وكما ذكرت في تقريري المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2013/761)، وُضعت استراتيجية أمنية شاملة للتصدي للتهديدات الأمنية عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في غرب أفريقيا، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وقد أيدها لاحقاً رؤساء دول وحكومات اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٢١ - وواصلت حكومتا ليبريا وكوت ديفوار متابعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وذلك في الاجتماعات الرباعية التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٢ ونيسان/أبريل ٢٠١٣، التي شملت أيضا بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ولا يزال واضحاً تعزيز التنسيق الثنائي وتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية على جانبي الحدود. وعلى النحو المشار إليه في تقريري المذكور أعلاه بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فقد اجتمع مجلس مشترك لزعماء القبائل والحكماء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في ليبريا، ضم زعماء القبائل والحكماء والسلطات المدنية، وممثلي النساء والشباب من جانبي الحدود، وكذلك اللاجئين الإيفواريين الذين يعيشون في ليبريا، وذلك لمناقشة سبل المصالحة والتعاون عبر الحدود وظروف عودة اللاجئين. وحضر الاجتماع الرئيسة جونسُن سيرليف والرئيس الحسن واتارا. إلا أن الحكومتين لم تتخذا حتى الآن خطوات ملموسة لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، بما في ذلك تنظيم اجتماع ثان في كوت ديفوار.

٢٢ - ولا تزال وحدة الاستجابة في حالات الطوارئ التابعة للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس، إلى جانب وكالات أخرى، تعمل على طول الحدود مع كوت ديفوار. وفي الوقت نفسه، أُجلت العمليات الأمنية المشتركة المقرر تنفيذها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٤، مع أجهزة الأمن الإيفوارية، على النحو المشار إليه في تقريري لشهر كانون الأول/ديسمبر بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ويعزى ذلك جزئياً إلى القيود المفروضة على الميزانية في ليبريا.

٢٣ - وانتهت الدعاوى القضائية لمحاكمة ١٨ ليبرياً متهمين بالارتزاق لادعاء تورطهم في هجمات عبر الحدود في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ ببطلان تلك الدعاوى لأسباب إجرائية في تشرين الأول/أكتوبر، وذلك عقب وجود ادعاءات بالتأثير على هيئة المحلفين. وقد أوقف القاضي الدعاوى مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر بعد قيام الليبريين المدعى عليهم بتعطيل إجراءات إعادة المحاكمة.

٢٤ - واستمر التعاون بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وذلك من خلال تبادل المعلومات وإجراء التحليلات والاضطلاع بعمليات منسقة، إلى جانب النظراء الوطنيين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتولت منظمة الأغذية والزراعة قيادة برنامج لتقييم الصلات القائمة بين انعدام الأمن الغذائي وانعدام الاستقرار السياسي. وتحت قيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تمت الموافقة على اقتراح بقيمة ٢,٥ مليون دولار جرى تقديمه في إطار صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري من أجل تنفيذ مشاريع في المقاطعات الحدودية.

هاء - الحالة الإنسانية

٢٥ - جرت إعادة ما مجموعه ٣٧٣ ١٨ لاجئاً إيفوارياً بشكل طوعي إلى كوت ديفوار في عام ٢٠١٣، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما يتجاوز الرقم المستهدف للمفوضية البالغ ٠٠٠ ١٦ لاجئ، ليتبقى ما مجموعه ٧٨٦ ٥٢ لاجئاً إيفوارياً في ليبريا. وقد أرجئ الإغلاق المزمع بحلول نهاية عام ٢٠١٣ لمخيم سولو للاجئين في مقاطعة غراند غيده، الذي يأوي ٠٠٠ ٦ لاجئ إيفواري، إلى غاية آذار/مارس بسبب التأخر في أعمال التشييد. وعملت المفوضية، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، على إيجاد حلول دائمة للاجئين الإيفواريين في ليبريا، وتأمل في استئناف أنشطة اللجنة الثلاثية، التي تضم الحكومتين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من أجل تيسير المزيد من حالات العودة الطوعية.

٢٦ - وقامت الحكومة والأمم المتحدة، بما في ذلك الفريق القطري للعمل الإنساني، بوضع وتعزيز الخطط وأنشطة الدعوة واستراتيجيات تعبئة الموارد، من أجل تلبية احتياجات المجتمعات المحلية التي تستضيف اللاجئين الإيفواريين والتصدي للتحديات الإنسانية المتبقية، وحشد مبلغ ٣ ملايين دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

واو - حالة حقوق الإنسان

٢٧ - على الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال هناك قيود في الوصول إلى العدالة والخدمات الأساسية، وكانت الجهود الهادفة إلى تهيئة بيئة توفر الحماية للمدنيين بطيئة. وفي كانون الأول/ديسمبر، استهلت وزارة العدل خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان على مدى خمس سنوات من أجل تعزيز الامتثال لمعايير حقوق الإنسان، وتضم استراتيجية وطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جرى التحقق من صحتها في أيلول/سبتمبر. وتتولى وزارة العدل التحقق من صحة استراتيجية وطنية للوفاء بالتزامات ليبريا في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك التصديق على المعاهدات.

٢٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، جرى ترشيح غلادِس جونسُن، القاضية المساعدة السابقة في المحكمة العليا، لتتولى منصب رئيس اللجنة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، في انتظار إقرار مجلس الشيوخ لذلك. وواصلت اللجنة توسيع نطاق وجودها على الصعيد الوطني من خلال زيارات المقاطعات، ونفذت مشروعاً لرصد السجون بالتعاون مع شركاء المجتمع المدني، وتولت أيضاً قيادة تنفيذ برنامج Palava Hut. إلا أن اللجنة ما زالت بحاجة إلى وضع إجراءات إدارية داخلية، حتى تتمكن من أداء الدور المنوط بها والمتمثل في المشاركة في العمليات الحيوية، من قبيل الإصلاح الدستوري، وإقامة آلية على الصعيد الوطني للتعامل مع الشكاوى العامة.

٢٩ - وعلى الرغم من أن الحكومة قد استمرت في زيادة الوعي بالممارسات التقليدية الضارة، فإن شركاء الأمم المتحدة ذوي الصلة بدأوا في استعراض للمبادرات الحالية الرامية إلى دعم الحكومة في صياغة مزيد من التدابير الملموسة للوقاية والاستجابة.

زال - الحالة الاقتصادية

٣٠ - قُدر النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ بنسبة ٨,١ في المائة، ويرجع ذلك أساسا إلى قوة أنشطة التعدين، مع تسارع أنشطة التشييد والخدمات في الوقت نفسه أيضاً. وكان متوسط معدلات التضخم يتوقع أن يصل إلى ما يقرب من ٨,٠٧ في المائة في نهاية عام ٢٠١٣، مقابل ٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٢. وكانت هناك مصاعب في تنفيذ الميزانية، حيث قلّت الإيرادات الأساسية عن الهدف المنشود، بينما تجاوز الإنفاق الأهداف المحددة، ويعزى ذلك جزئياً إلى استيعاب مرتبات المدرسين والعاملين في مجال الصحة، التي كانت في السابق تمولها الجهات المانحة. وانخفض الإنفاق الرأسمالي، مما يعكس القيود المتعلقة بالقدرات والتأخر في الحصول على التمويل الخارجي.

٣١ - ويتوقع أن يكون العجز في الميزان التجاري وفي الحسابات الجارية قد ازداد في عام ٢٠١٣ مع توسيع نطاق الاستثمارات العامة. وانخفضت قيمة الدولار الليبري بنسبة ١٠ في المائة خلال عام ٢٠١٣، مما يعكس جزئياً ضخ مبلغ صاف كبير من العملة المحلية في الاقتصاد. وأدى ارتفاع مستوى تدخل المصرف المركزي في أسواق العملات الأجنبية إلى انخفاض في الاحتياطيات لتصل إلى حوالي ٢,٧ أشهر من الواردات.

٣٢ - ولا يزال ارتفاع معدل البطالة بين الشباب وما يرتبط بها من مخاطر اجتماعية - اقتصادية وأمنية أمراً يبعث على القلق. وقد أسفرت الجهود التي تبذلها الحكومة عن آثار تكاد لا تُذكر، حيث لم يتمكن برنامج تمكين شباب ليبريا، الممول من الحكومة، سوى

من توظيف ٣ ٢١٩ شاباً منذ آذار/مارس ٢٠١٣، وهو ما يقل عن هدفه المحدد البالغ ١٠ ٠٠٠ وظيفة.

ثالثا – تنمية القدرات الوطنية في مجالي الأمن والعدالة

ألف – نقل المسؤوليات الأمنية

٣٣ – استفادة من الدروس المستخلصة من المرحلة الأولى من تخفيض عدد جنود البعثة، بدأ التخطيط المشترك مع الحكومة من أجل المرحلة الثانية في آب/أغسطس ٢٠١٣. وستشمل المرحلة الثانية انسحاب جنود البعثة من ثلاث مقاطعات إضافية بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤، حيث ستظل سبع مقاطعات من أصل مقاطعات ليبريا البالغ عددها ١٥ مقاطعة دون وجود عسكري قار. وبالإضافة إلى ذلك، سلمت البعثة عدة مسؤوليات أمنية هامة، تشمل حماية المصارف ومنشآت الميناء في منروفيا وتوفير حراسة لنقل النقود في بعض المقاطعات.

٣٤ – واستمر التعاون مع الحكومة من خلال الفريق العامل الانتقالي المشترك بين البعثة والحكومة. إلا أن الحكومة ما زالت تواجه مصاعب كبيرة في تولي مسؤوليات أمنية أكبر. ولم تتحقق زيادة كبيرة في عدد أفراد الأمن المنتشرين، ولم تكن المرافق التي تم تسليمها مجهزة بما فيه الكفاية. وعلى الرغم من التزام الحكومة بتخصيص مبلغ ١٠ ملايين دولار للأنشطة الانتقالية في الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، فقد قُلص هذا المبلغ إلى ٦ ملايين دولار. وبما أن هذا الرقم يشمل أيضاً مبلغ ١,٧٥ مليون دولار للمراكز الإقليمية للعدالة والأمن، فإنه لم يخصص سوى مبلغ ٤,٢٥ مليون دولار حصراً لنقل المسؤوليات الأمنية. ولم يتأكد بعد إن صُرفت الأموال المخصصة.

باء – استراتيجية وهيكل الأمن الوطني

٣٥ – في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قامت الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة وسفارة السويد، بتنظيم معتكف لإصلاح قطاع الأمن بهدف تحديد الأولويات لوضع استراتيجية أمنية وطنية مستكملة. وشملت التوصيات الحاجة إلى إضفاء الطابع المهني على القطاع من خلال تعيين كبار المسؤولين من صفوف الأفراد، وإضفاء الطابع المؤسسي على زيادة الشفافية في نظامي الأقدمية والترقية. واعتُبر أيضا الإصلاح التشريعي وأهمية تعزيز مؤسسات الرقابة ضمن الأولويات. ومع ذلك، فقد شملت الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ تخفيضاً في الإنفاق

على قطاع الأمن بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، مما طرح المزيد من الصعوبات أمام مواصلة تطوير القطاع، لا سيما في إطار العملية الانتقالية.

٣٦ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نقضت الرئيسة تعديلاً على قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات لعام ٢٠١١ كان من شأنه إيقاف إلغاء جهازين من الأجهزة الأمنية، وهما المكتب الوطني للتحقيقات ووزارة الأمن الوطني. ولدى الحكومة خطة كي تنفذ على الصعيد الوطني مجالس أمن المقاطعات، وهي موجودة في سبع مقاطعات، بينما لا توجد مجالس أمن المناطق إلا في اثنتين، ولا تعمل جميعها بكامل طاقتها. والقصد من هذين النوعين من المجالس أن تكون بمثابة هيئات محلية للتنسيق، تقدم معلومات الإنذار المبكر إلى مجلس الأمن الوطني.

٣٧ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، عينت الرئيسة رئيس اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تضطلع بتقييم الاحتياجات في المناطق الحدودية قبل وضع برنامج لجمع الأسلحة، وتعمل في الوقت نفسه على تعزيز الوعي بمعاهدة تجارة الأسلحة. ووُضعت الصيغة النهائية لمشروع قانون الأسلحة النارية ووافق عليه وزير العدل، وهو في انتظار نظر الرئيسة فيه. وقامت أيضا هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوضع دليل أساسي للتدريب على الشؤون الجنسانية لفائدة مؤسسات قطاع الأمن.

جيم - الشرطة الوطنية

٣٨ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ أنجزت الشرطة الوطنية الليبرية تقييماً أساسياً، بمساعدة البعثة. وقد أتاح ذلك التقييم تقديراً شاملا لقدرات الشرطة الوطنية الليبرية، بما في ذلك النزاهة والفعالية. كما قدم أيضا منطلقاً يتضمن معايير ومؤشرات لتتبع التقدم المحرز. وأشارت النتائج إلى إحراز تقدم في الفعالية المؤسسية والإدارية والتشغيلية، وكذلك تحسُّن قدرة الشرطة على الاضطلاع ببعض العمليات بدعم أقل من البعثة. غير أن تأخر القدرات التنظيمية والإدارية وعدم بلوغ أدائها للمستوى المطلوب، واستمرار الاعتماد على التعيينات السياسية الخارجية والقيود التي تحد من التنقل والاتصالات والبنى الأساسية، هي أمور اعتُبرت ثغرات خطيرة تفاقمت من جراء التحديات المستمرة من قبيل تقادم الإطار القانوني وضعف المساءلة وعدم اتساق الدعم المقدم من الميزانية.

٣٩ - وشملت التوصيات استعراض الهيكل التنظيمي للشرطة، وتحسين شروط الخدمة، وتحقيق اللامركزية في التدريب والتدبير والإدارة، وتعزيز آلية للشكاوى العامة، والتعجيل بوضع إطار قانوني لمعالجة تعيينات كبار المسؤولين والترقيات والهيكل القيادي. وكانت التعليقات الواردة من وزارة العدل وقيادة الشرطة تعليقات إيجابية. وقد أُنشئت لجنة توجيهية مشتركة، تتألف من الشرطة والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل إعداد خطة

استراتيجية جديدة وإطار جديد للتنمية من أجل الشرطة. ووضعت الصيغة النهائية لمشروع إطار قانوني جديد للشرطة في آب/أغسطس ٢٠١٣، وقُدم إلى وزارة العدل، إلا أنه ما زال متعثراً بسبب انعدام الوضوح في قيادة الوزارة.

٤٠ - واستمرت الجهود المبذولة الرامية إلى الرفع من المؤهلات المهنية للشرطة، بإنهاء ١٩ من كبار الضباط دورة تدريبية في مجالي القيادة والإدارة في معهد غانا للدراسات الإدارية والإدارة العامة، بدعم من برنامج المعونة الأيرلندية التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأيرلندية. وقدمت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أيضاً الدعم لدورة تدريبية في مجال الإدارة الوسطى شارك فيها ١٧ من ضباط الشرطة في المؤسسة ذاتها. وتولت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تدريب تسعة مدرِّبين من أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية على التعرف على مخلفات الحرب من المتفجرات والتوعية بشأنها. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أصدرت وزارة العدل، بدعم من وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدليل الأساسي للتدريب على الشؤون الجنسانية الذي يشكل جزءاً من المناهج الدراسية لأكاديمية الشرطة. غير أن التدريب أثناء الخدمة في الأكاديمية عُلق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بسبب قيود الميزانية.

٤١ - ويبلغ قوام قوات الشرطة حالياً ٥٧٣ ٤ فرداً، أي ما يزيد قليلا على قواها التي كانت تبلغ ٥٦٦ ٤ فرداً في ١ آب/أغسطس. وتخرجت دفعة التخصص الأولى من مجندي الشرطة خريجي الكلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وستتخرج الدفعة الموالية، أي ما مجموعه ٢٩١ مجنداً، في شباط/فبراير، مما يرفع قوام الشرطة إلى ٨٦٤ ٤ فرداً. بيد أن التدريب الأساسي الذي يتلقاه المجندون الجدد في أكاديمية تدريب الشرطة تأخر كثيراً عن الموعد المحدد بسبب النقص في التمويل وقلة القدرات، حيث أفادت التقارير بتراكم أكثر من ١ ٠٠٠ مجند ينتظرون التدريب. ويتواصل بذل الجهود الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة البالغة حاليا نسبة ١٧,٩ في المائة، وهي نسبة أقل من النسبة المستهدفة المقدرة بـ ٢٠ في المائة. وتبذل كل من وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبعثة الأمم المتحدة بصورة مشتركة هذه الجهود، وشملت برامج للتوعية على الصعيد الوطني لزيادة توظيف الإناث. وحققت وحدة دعم الشرطة الليبرية الهدف البالغ ١ ٠٠٠ ضابط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وأصبح قوامها الحالي يبلغ ١ ٠٠٥ أفراد، من بينهم ١١٩ امرأة. وقد انطلقت عملية تجنيد دفعة جديدة تتألف من ١٠٠ فرد وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتوفير الأموال اللازمة للتدريب والأزياء الرسمية والمعدات للمتدربين.

٤٢ - وما فتئت الشرطة الوطنية وغيرها من الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون، إلى جانب البعثة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقدم الدعم إلى وحدة مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية. وأجريت عملية مشتركة بهدف تفكيك شبكات غسل الأموال بدعم من غانا والمملكة المتحدة. وتنظر الهيئة التشريعية حالياً في قوانين متعلقة بالمخدرات غير المشروعة، في حين يجري تنفيذ مبادرة تروم مكافحة الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك عمليات المراقبة والاستخبارات، في مطار روبرتس الدولي. وفي منتصف شهر كانون الثاني/يناير، ألقت الوحدة القبض على مواطن أجنبي حاول تهريب ٧٩٥ غراماً من الهيروين في إطار عملية مشتركة مع هيئة مطارات ليبريا ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات. ومع ذلك، يظل من الضروري تكثيف التعاون بين أجهزة الأمن الليبرية في جمع المعلومات الاستخباراتية وإجراء التحقيقات والعمليات والملاحقات.

دال - مكتب الهجرة والتجنس

٤٣ - في آب/أغسطس ٢٠١٣، أقالت الرئيسة مفوض مكتب الهجرة والتجنس، ونائب المفوض لشؤون العمليات، (الذي جرى في وقت لاحق تنصيبه من جديد)، ومدير العمليات على الحدود، لضلوعهم في قضية اتجار بالبشر. وكان نائب المفوض المعني بالتجنس، الذي عين مفوضاً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، يعمل على استعادة نزاهة المكتب. وأنشئت آلية للترقية الداخلية وجرى تعزيز تدابير المساءلة. ورغم أن القيود المفروضة على التمويل لا تزال تشكل تحدياً، فقد تمت الموافقة على ١٣ مشروعاً جديداً في إطار الخطة الاستراتيجية للمكتب الرامية إلى تعزيز المهارات والقدرات العملية.

٤٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تخرج ما عدده ٢٣٤ من المجندين من بينهم ٩٨ امرأة، وتم إيفاد ٢٠٩ من المجندين للعمل في نقاط التفتيش الحدودية الاستراتيجية. وأحرز أيضاً تقدم في إعداد خطط لتطوير مخيم البعثة السابق في فويا بمقاطعة لوفا وتحويله إلى مركز للتدريب بتعهد وزارة العدل بتخصيص الأموال اللازمة لإنشاء البنى الأساسية وبفضل الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن شأن مركز التدريب الجديد أن يساعد على التخفيف من حدة الطلب على أكاديمية الشرطة وأن يعضد الجهود الرامية إلى إضفاء اللامركزية على خدماتها.

٤٥ - وقد وُضعت سياسة وطنية للهجرة بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الهجرة والتجنس بهدف تعزيز إطار السياسة الوطنية للهجرة وقدرات الحكومة في مجال إدارة الهجرة.

هاء – المؤسسات القضائية والقانونية والإصلاحية

٤٦ – وضعت السلطة القضائية إطاراً لإعادة تشكيل مكتب رئيس الهيئة القضائية، وأنشأت وحدة تفتيش المحاكم واضطلعت بتوسيع نطاق هيئات رقابة المهن القضائية والقانونية لتشمل المجتمع المدني. وشرعت وزارة العدل أيضاً في استقدام ٢٥ من رجال القانون وتدريبهم للعمل في منصب مدعين عامين في محاكم الصلح بدلا من الممارسين غير المتخصصين، وبدأت بدعم من البنك الدولي مشاورات على الصعيد الوطني بشأن وضع سياسة وطنية بديلة لتسوية المنازعات ستكون بمثابة إطار للتصدي لبعض المنازعات المدنية والحوادث الجنائية البسيطة.

٤٧ – وتواصلت الجهود المبذولة الرامية إلى تحسين تقديم الخدمات في قطاع العدالة والأمن عن طريق مبادرة مراكز العدالة والأمن. وانتهت أشغال تشييد مبنى المحكمة في المركز الأول، في غبارنغا، بمقاطعة بونغ، وإن لم تقم السلطة القضائية بعد بافتتاحه. ومن المتوقع أن يتم، في شباط/فبراير، إيفاد موظفين للعمل في المركزين الثاني والثالث، اللذين سيكون مقرهما في المنطقة الجنوبية الشرقية، ومن ضمنهم المدعون العامون ومحامو المساعدة القضائية ومراقبو حقوق الإنسان والموظفون المعنيون بالعنف الجنسي والجنساني. وواصل صندوق بناء السلام تقديم الدعم لإرساء المراكز، وتساهم الحكومة في ذلك أيضاً. وعقدت حلقة عمل يومي ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ للنظر في الدروس المستفادة من تشغيل المركز الأول. وسيُسترشد بالنتائج النهائية في إنشاء المراكز في المستقبل بشكل مستمر حالما يتم تعبئة الموارد المالية.

٤٨ – وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ١٤ أعلاه، لا تزال معدلات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المرتفعة متواصلة، حيث طالت معظم الحالات المبلغ عنها أشخاصاً أقل أعمارهم عن ١٨ سنة. وفي حين يكثف البرنامج المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة المتعلق بالعنف الجنسي والجنساني من تركيزه على الوقاية، فلا تزال الجهود تُبذل لتحسين سبل التصدي للجرائم الجنسية، بما في ذلك البدء في تنفيذ مشروع تجريبي في آب/أغسطس ٢٠١٣ بغرض تعزيز القدرات في مجال علم الأدلة الجنائية. وشمل المشروع، وهو مبادرة مشتركة بين وزارتي الصحة والعدل، تدريب ضباط الشرطة والممرضات وتقنيي المختبرات، وإنشاء قاعدة بيانات لتعقب التحقيقات. وتضطلع وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، بدعم من الأمم المتحدة، بتدريب الزعماء التقليديين على منع العنف الجنساني.

٤٩ – وقد انخفضت نسبة الاحتجاز الاحتياطي إلى ٧٤ في المائة من متوسط قدره ٨٠ في المائة. ومن خلال برنامج الجلسات القضائية، أفرج عن ٩٠٨ من المحتجزين في سجن منروفيا المركزي، مقابل ٥١٥ محتجزاً في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتقدم البعثة الدعم أيضاً

للسلطة القضائية ووزارة العدل لتحديد أولويات تنفيذ قانون هيئة المحلفين والتشريعات التي توسِّع الولاية القضائية لمحاكم الصلح، بما من شأنه أن يساعد على الحد من تراكم القضايا.

٥٠ - ولا يزال انعدام الأمن في المرافق الإصلاحية مستمراً، حيث فر ١٠ سجناء من السجن خلال الفترة المشمولة بالتقرير ووقعت سبعة اضطرابات في السجون أثارها السجناء احتجاجاً على فترات الاحتجاز الاحتياطي الطويلة وسوء نوعية الغذاء. وارتفعت عمليات تفتيش المرافق وتم إدراج دورة تدريبية بشأن فترة ما بعد وقوع الحوادث. وقد تأثر الأمن من جراء التأخر في دفع رواتب موظفي شؤون الإصلاحيات وتقديم المكملات الغذائية. وواصلت البعثة توفير الأمن في أكبر سجنين من سجون ليبريا الواقعين في منروفيا وزويدرو.

٥١ - ويضم مكتب الإصلاحيات وإعادة التأهيل ٢٥٩ موظفا من موظفي الإصلاحيات، من بينهم ٥٣ امرأة. ورغم أن المكتب أنهى استقدام ٧٠ من موظفي الإصلاحيات الجدد، من بينهم ١٨ امرأة، فإن تدريبهم تأخر بسبب القيود المفروضة على الميزانية. وبما أن المكتب يستعد لانتقال البعثة فإن التوظيف والتدريب يكتسيان أهمية حاسمة، بما في ذلك تولي زمام الأمور وبناء القدرات بصورة كافية لتحمل المسؤوليات الأمنية والإدارية.

٥٢ - وأدى تنفيذ السياسة الصحية الوطنية لعشر سنوات، التي تتضمن خدمات الرعاية الصحية في السجون، إلى تحسين الرعاية الصحية المقدمة للسجناء. وتواصلت الزيارات التي تقوم بها أفرقة المقاطعات المعنية بالرعاية الصحية للمرافق الإصلاحية، وعينت وزارة الصحة ممرضات لإدارة عيادات السجون.

واو - القوات المسلحة

٥٣ - في ٤ شباط/فبراير، أعلنت الرئيسة عن تعيين مواطن ليبري في منصب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الليبرية. وإذا أكد مجلس الشيوخ هذا التعيين، فإن المرشح سيستلم المنصب من سلفه الذي كان من نيجيريا، وتصبح بذلك القوات المسلحة تحت قيادة ليبرية بشكل كامل. ورغم أن القوات المسلحة جاهزة الآن لأداء مهامها بالكامل، فإن المؤسسة العسكرية لا تزال تواجه مصاعب مالية وتنفيذية ولوجستية كبيرة. فهي لا تتصرف في ميزانية خاصة بها إذ من اللازم أن تطلب وزارة الدفاع الوطني تمويلا خاصاً من أجل تدريبات القوات المسلحة ومعداتها وعملياتها. وأسفرت حملة للتجنيد أجريت مؤخراً عن تجنيد ١٤٠ فرداً تم فحصهم وبدأوا التدريبات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتضم صفوف القوات المسلحة ١ ٩٠٠ جندي حتى ٥ شباط/فبراير، ومن المقرر أن تبلغ ٢ ٢٠٠ جندي بحلول عام ٢٠١٥. غير أن وزير الدفاع لم يوقع بعد على مشروع الاستراتيجية الدفاعية الوطنية ومدونة قواعد الانضباط العسكري.

٥٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بدأت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بالتنسيق مع وزارة الدفاع، برنامجاً لتدريب مهندسي الجيش وإنشاء أفرقة مركزية تتصدى للتخلص من المعدات المتفجرة. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان لدى القوات المسلحة ١٦ مهندساً تلقوا تدريباً وفق شهادات المستوى ٢. وقدمت البعثة أيضا دورة دراسية لفائدة أفراد الجيش في مجال تحليل المعلومات الاستخباراتية والإبلاغ عنها، مع تقديم الدعم لدورة تدريبية بشأن تطوير قدرات السرية الهندسية على أداء الأشغال الكبرى لإنشاء الطرق.

٥٥ - وفي كانون الثاني/يناير، أعربت ليبريا عن عزمها تعزيز مساهمتها الحالية بفصيل في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بزيادة سرية إضافية.

٥٦ - ويضم جهاز حرس السواحل، الذي يعد الآن جاهزاً لأداء مهامه بشكل مستقل، ٥١ من الأفراد العاملين إضافة إلى ما عدده ٢٠ إلى ٣٠ من المجندين الجدد الذين يتوقع أن يكونوا جاهزين للعمل في غضون ستة أشهر. ويواصل القيام بدوريات في الممرات المائية بين السواحل بتوسيع نطاق الدوريات التي يؤديها لتصل إلى مسافة ١٥٠ ميلا بعيداً عن الموانئ، مقابل ٧٥ ميلا في عام ٢٠١٢.

رابعاً - بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد

ألف - سلطة الدولة

٥٧ - تواصل إحراز تقدم تدريجي في توطيد بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وأعاق غياب مؤسسات للدولة تعمل بكامل طاقتها والبنى الأساسية والاتصالات المحدودة تقديم الخدمات في المناطق الريفية والمناطق الحدودية، وبخاصة خلال موسم الأمطار. والتزمت الحكومة بتحسين البنى الأساسية للنقل والطاقة. ففي ٢٥ كانون الثاني/يناير، دشنت الرئيسة في حفل بدء أشغال تجديد محطة توليد الطاقة الكهرومائية في ماونت كوفي التي كانت مصدراً رئيسياً لتوليد الطاقة الكهربائية قبل أن تلحقها أضرار أثناء النزاع. ومن المتوقع أن تبدأ الإمداد بالكهرباء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتوصلت الحكومة أيضاً إلى اتفاق مع مصرف التنمية الأفريقي لتمويل طريق معبدة جديدة على طول الحدود بين مقاطعتي ماريلاند وريفر جي.

٥٨ - واللامركزية هي إحدى استراتيجيات الحكومة لبسط سلطة الدولة، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٢ أعلاه. ومع ذلك، لا تزال الحوكمة على الصعيد المحلي تواجه صعوبات، بما في ذلك عدم وجود خطط واضحة لتنمية المقاطعات وضعف التنسيق وارتفاع

معدلات التغيب عن العمل واستمرار إساءة استخدام أموال صناديق التنمية الاجتماعية للمقاطعات والمنازعات بشأنها وضعف الدعم اللوجستي. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، فرضت وزارة الداخلية تجميداً مؤقتاً على أي تحويلات ومدفوعات من المقاطعات وصناديق التنمية الاجتماعية، ريثما يتم إجراء استعراض للتأكد من اتساقها مع الخطط الإنمائية للمقاطعات. ورغم أن التجميد سيؤثر في ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إذ ينقل السلطات المتعلقة بالأعمال المحاسبية إلى مجالس المقاطعات، فإن المقاطعات ستواصل العمل مع الصناديق التي نقلت بالفعل من وزارة المالية.

باء - الحوكمة

٥٩ - اتخذت بعض التدابير لتحسين الشفافية والمساءلة، ولو أن الجهود المبذولة لمتابعة الحالات المعروفة باحتمال انطوائها على فساد أو سوء إدارة، ما زالت ضعيفة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أصدرت لجنة مكافحة الفساد في ليبريا تقريرها الثاني بشأن التحقق من الأصول التي تخص المعينين من قبل الرئيس. فمن بين ٧٧ مسؤولاً روجعت حساباتهم، تبيَّن أن ٢٥ مسؤولاً قدموا إقرارات صحيحة، و ٢٢ مسؤولاً اعتُبِروا ممتنعين عن التعاون، في حين أن ٣٣ مسؤولاً قدموا معلومات كاذبة عن أصولهم، أو لم يكملوا العملية. إلا أن الجزاءات التي أوصت اللجنة بفرضها على كبار المسؤولين غير المتعاونين لم يُعمل بها وظلت الخطوات التالية المقرر اتخاذها غير واضحة، كما كان الحال مع التقرير الأول. وقد عينت رئيسة الجمهورية رئيساً جديداً للجنة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وأكملت اللجنة العامة لمراجعة الحسابات عمليات مراجعة حسابات صناديق تنمية المقاطعات في ١٠ مقاطعات، إلا أن هذه التقارير لم تكتمل بعد.

٦٠ - وفي الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عقدت الهيئة التشريعية جلسات استماع عامة مع خمس مؤسسات تابعة للدولة بشأن تقارير قدمتها اللجنة العامة لمراجعة الحسابات في عام ٢٠١٠ أو قبله، من أصل إجمالي ١٢٥ مراجعة للحسابات تم تسلمها. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، رشحت رئيسة الجمهورية مراجعاً عاماً جديداً للحسابات، ما زال بانتظار إقرار مجلس الشيوخ، ليحل محل شاغل الوظيفة السابق الذي أنهيت خدمته في ٨ تموز/يوليه بسبب تضارب المصالح.

جيم - الموارد الطبيعية

٦١ - ظلت المصاعب قائمة في مجال إدارة الموارد الطبيعية، بشأن أمور من بينها إدارة العلاقة بين أصحاب الامتيازات والمجتمعات المحلية المتضررة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠١٣، اعتَمَدَت مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية في ليبريا تقريراً من تقارير مراجعة الحسابات بعد منح التراخيص/العقود، بشأن الامتيازات والعقود والتراخيص وغير ذلك من الحقوق التي منحتها الحكومة في الفترة من منتصف تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وخلصت المراجعة إلى أن من بين ٦٨ عقداً، لم يمتثل إلا اثنان منها امتثالاً كاملاً للأطر التنظيمية. وفرضت المبادرة أيضاً غرامات على ٢٦ شركة استخراجية وعلى كيانين حكوميين ووجهت لهم إنذارات لعدم الامتثال لتقرير التسوية الرابع الذي يشمل الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي منتصف شهر كانون الثاني/يناير، أعلنت المبادرة عن أسماء ٢٨ شركة تقاعست عن تقديم معلومات عن المدفوعات المسددة للحكومة في الوقت المناسب بما يسمح بإدراج تلك المعلومات في تقرير التسوية الخامس الذي يغطي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد خُفِّضَت اعتمادات الحكومة المقترحة للمبادرة في إطار الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بنسبة ٢٢ في المائة عما كانت عليه في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، شرعت لجنة بناء السلام في حوار مع مؤسسات مالية دولية من أجل تعزيز الدعم المقدم لإدارة الموارد الطبيعية.

٦٢ - وبحلول ٢ شباط/فبراير، كانت هيئة تنمية الحراجة قد ألغت ٢٩ ترخيصاً من تراخيص الاستغلال الخاص التي لم تمتثل للقوانين المعمول بها، وما زال ٣٤ ترخيصاً آخر قيد الاستعراض. إلا أنه ليس واضحاً ما إذا أسفر إلغاء هذه التصاريح عن وقف عمليات قطع الأشجار المخالفة المذكورة. وما زال الإيقاف المفروض على إصدار التراخيص الجديدة قائماً، في حين ظلت أشكال التراخيص الأخرى، مثل عقود بيع الأخشاب وعقود إدارة الغابات، تعمل كالمعتاد. وما زالت قلة التمويل وفصل الموظفين الفنيين بسبب المزاعم بسوء سلوكهم يعرقل قدرة الهيئة على إدارة هذا القطاع. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، رشحت الرئيسة أعضاء جدد للمجلس، من بينهم ممثلون عن المجتمع المدني وقطاع الأعمال. وقد أوصت هيئة خاصة مستقلة للتحقيق بحل المجلس السابق لعدم ممارسته الرقابة بالقدر الكافي. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وقَّعت الرئيسة اتفاقاً للشراكة الطوعية لتنظيم تصدير الأخشاب إلى الاتحاد الأوروبي.

٦٣ - وفي الفترة من ٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أجرى مجلس النواب مشاورات عامة على الصعيد الوطني بشأن مشروع قانون للنفط ومشروع قانون متعلق بشركة النفط الوطنية في ليبريا، لوضع إطار قانوني للتنقيب عن النفط وتطويره وإنتاجه. وخلال جلسات الاستماع والمشاورات التشريعية، قُدمت توصيات بهدف ضمان

الشفافية في منح عقود النفط الإجمالية، ووضع آليات لمنع تسرب الإيرادات، وإرساء الضمانات البيئية.

٦٤ - وجرت صياغة قانون جديد للتعدين يشمل جميع أنواع التعدين، بعد إجراء مشاورات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص واستعراض سياسات جديدة للتعدين. ومن المتوقع أن يضمن مشروع القانون، الذي سيغطي جميع أنشطة التعدين، حصول المجتمعات المحلية المتضررة على نصيب عادل من الفوائد، وأن يحمي البيئة وسبل عيش المجتمعات المحلية، ويهيئ بيئة مواتية للاستثمار. ويمكن أن يساعد أيضاً في التخفيف من حدة الاشتباكات المتصلة بأنشطة التعدين غير القانونية، كما حدث في كانون الثاني/يناير في مقاطعة غراند كرو.

٦٥ - وفي عام ٢٠١٣، سجلت الحكومة صادرات ما يقرب من ٠٠٠ ٥٠ قيراط من الماس الخام، تقدر قيمتها بمبلغ ١٧,٢٣ مليون دولار، تأتّى عنها حوالي ٠٠٠ ٥٠٠ دولار إتاوات. ومازل امتثال ليبريا لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ يشكل تحدياً، نظراً للقيود المالية والتقنية، وما زالت هناك حاجة إلى إجراء مسح شامل وإنشاء قاعدة بيانات شاملة لمواقع التعدين الحرفي لتحسين المراقبة والتنظيم.

خامساً - المسائل الشاملة

ألف - التكامل في عمل منظومة الأمم المتحدة

٦٦ - شرعت الأمم المتحدة، إلى جانب مبادرة ''توحيد الأداء''، في تنفيذ السنة الأولى من مبادرة ''البرنامج الواحد'' التي ستستمر حتى عام ٢٠١٧. ويتوافق البرنامج مع خطة الحكومة لتحقيق التحول وله أربع ركائز هي: السلام والأمن وسيادة القانون؛ والتحول الاقتصادي المستدام؛ والتنمية البشرية؛ ومؤسسات الحكم والمؤسسات العامة الشاملة للجميع. ووضعت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري خطط عمل سنوية متكاملة للركائز الأربع في البرنامج لتعزيز البرمجة المشتركة وتحقيق نتائج مبادرة ''البرنامج الواحد''، في حين تتولى هيئة الأمم المتحدة للمرأة قيادة جهود وضع ''إطار جنساني واحد'' لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

باء - الإعلام

٦٧ - قدمت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا الدعم إلى لجنة مراجعة الدستور، بسبل من بينها برامج إذاعة البعثة، وإنتاج نسخ من نص الدستور الحالي بأعداد ضخمة. وفي كانون

الثاني/يناير ٢٠١٤، أطلقت وزارة العدل والبعثة حملة مشتركة للتصدي لعنف الغوغاء، سيبدأ العمل بها في جميع المقاطعات خلال عام ٢٠١٤. وواصلت البعثة أيضاً بث برامج عن مبادرات الأمن والتنمية والسلام باللغة الفرنسية، بما يعود بالنفع على اللاجئين الإيفواريين في ليبريا.

جيم - الشؤون الجنسانية

٦٨ - ظل التركيز الوطني على تعزيز حماية حقوق النساء والفتيات يتسع في مواجهة الارتفاع المستمر في حوادث الاغتصاب. وأجرت الحكومة عمليات تصديق لاستعراض مشروع قانون بشأن العنف المترلي، وأعدت مشروع تقرير دوري عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أطلقت الرئيسة حملة ''١٦ يوماً من العمل الفعال لمناهضة العنف الجنساني''، التي تولت البعثة دعم جهود الإعلام اللازمة لها.

دال - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦٩ - قدمت البعثة دورة متقدمة لتدريب المدرِّبين لفائدة ٢٠ موظفاً، من بينهم ثمان نساء، من مختلف الوكالات الأمنية الليبرية ممن سبق لهم أن تدربوا على القيام بأنشطة للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية، بما يتوافق مع القرار ١٩٨٣ (٢٠١١). وقدمت البعثة أيضاً تدريباً للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لما عدده ٣ ١٨٢ من حفظة السلام، في حين أجرى ٤ ٥١١ فرداً من حفظة السلام اختبار الكشف عن الإصابة بالمرض طوعاً.

هاء - السلوك والانضباط

٧٠ - جرت توعية زعماء المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين من خلال محطات إذاعة المجتمعات المحلية لحثهم على إشراك الشباب في مناقشات بشأن سياسات الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وإذكاء الوعي بشأن الإبلاغ عن حالات سوء السلوك. وفي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٤، وردت بلاغات تزعم وقوع ٤ حالات سوء سلوك جسيم، منها ثلاثة مزاعم بوقوع استغلال وانتهاك جنسيين.

واو - أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة

٧١ - ما زال موظفو الأمم المتحدة يواجهون عدداً من المخاطر التي تتهددهم، من بينها عنف الغوغاء والأنشطة الإجرامية والحوادث المرورية والأمراض المعدية. وقد وقع حادث

خطير يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، حين استولت مجموعة من الموظفين الوطنيين قسراً على مدخل قاعدة اللوجستيات التابعة للبعثة وتظاهروا في عين المكان. واضطرت الشرطة وأفراد وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة إلى التدخل لاستعادة النظام؛ وما زال التحقيق في الأمر جارياً.

٧٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرض موظف دولي واحد لاعتداء تسبب في إصابته بجروح خطيرة، في حين وقع ٣٠ موظفاً آخرين ضحايا جرائم غير متصلة بالأسلحة، تشمل السطو والاعتداء. ووقعت ثلاثة حوادث جرى فيها توقيف واحتجاز موظفين وطنيين تابعين للأمم المتحدة. وتوفي ثلاثة موظفين وطنيين وثلاثة أفراد عسكريين بسبب المرض خلال الفترة قيد الاستعراض.

سادساً - نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

ألف - العنصر العسكري

٧٣ - في ٢ شباط/فبراير، بلغ القوام العسكري للبعثة ٨٦٩ ٥ فرداً من بينهم ٥٠٣ نساء، من أصل قوام مأذون به قدره ٩١٥ ٥ فرداً. ويشمل العنصر العسكري مقراً لقيادة القوة في منروفيا، وأربع كتائب مشاة منتشرة في قطاعين، وقوة للرد السريع بحجم كتيبة في منروفيا، وقاعدتَين للعمليات الجاهزة للنشر، وعناصر التمكين.

٧٤ - وعملا بالقرار ٢١١٦ (٢٠١٣)، بدأت قوة البعثة في شباط/فبراير في تنفيذ المرحلة الثانية من عملية تخفيض تدريجي للقوام مؤلفة من ثلاث مراحل، ستشمل إعادة كتيبة إلى الوطن (٧٥٠ جندياً) وأفراد مقار القوة المنتشرة في القطاعين (١١٩ موظفاً). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أعادت وحدة الطيران العسكرية إلى الوطن ٢٠ فرداً، وستعيد طائرتين مروحيتين من طراز MI-8 في شباط/فبراير. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤، لن يعود لقوة البعثة وجود مقار في مقاطعات بومي أو غباربولو أو غراند كيب ماونت، بالإضافة إلى المقاطعات الأربع التي جلت عنها البعثة في المرحلة الأولى. وبعد الانتهاء من المرحلة الثانية في تموز/يوليه ٢٠١٤، ستتألف قوة البعثة من كتيبتين منتشرتين على طول الحدود مع كوت ديفوار وغينيا، وكتيبة في مونروفيا، وقوة للتدخل السريع وما يتصل بها من سرايا جاهزة للنشر وعناصر التمكين.

٧٥- وواصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا دعم بعضهما البعض من خلال ترتيبات التعاون بين البعثات وتعزيز الأنشطة المشتركة والمنسقة. وكما ذُكِر في تقارير سابقة عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، استمر التخطيط

لإيجاد الخيارات اللازمة، في حدود القوام العسكري المأذون به، لتشكيل قوة للرد السريع مشكلة ومجهزة للاستجابة لما يقع من حوادث في كوت ديفوار، وقادرة في الوقت نفسه على توفير تعزيزات في حالة حدوث تدهور خطير للحالة الأمنية في ليبريا بينما تخفض البعثة عدد أفرادها.

باء – عنصر الشرطة

٧٦ – في ٢ شباط/فبراير، بلغ قوام عنصر الشرطة في البعثة ١ ٦١٢ فرداً، من بينهم ٢٠٩ نساء، من أصل قوام مأذون به يبلغ ١ ٧٩٥ فرداً، يتألف من ٤٧٢ مستشاراً للشرطة و ٢٦ مستشاراً لشؤون الهجرة، و ١ ٢٦٥ فرداً في عشر وحدات للشرطة المشكلة، و ٣٢ من ضباط السجون. وجرى نشر وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة الإضافية الثلاث التي أذن بها القرار ١٩٦٢ (٢٠١٢)، بما في ذلك الوحدة التي وصلت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، على أن تنشر الوحدة الأخيرة في أيار/مايو ٢٠١٤. وتوجد ثلاث وحدات للشرطة منتشرة في منروفيا، وواحدة منتشرة في كل من مدن بوكانان، وغبارنغا، وتوبمانبرغ، وفوينجاما، وزويدرو، ولو أن وحدة بوكانان نُشِرَت مؤقتاً في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في شهر كانون الثاني/يناير.

جيم – العنصر المدني

٧٧ – في ٥ شباط/فبراير، بلغ عدد الموظفين المدنيين، بمن فيهم متطوعو الأمم المتحدة، ١ ٥١٨ موظفاً من بينهم النساء، من أصل ما مجموعه ١ ٦٧٧ موظفاً مدنياً مدرجين في الميزانية. وفي المجموع، شكلت النساء نسبة ٢٤,٣٧ في المائة من الموظفين، من ضمنها نسبة ٢٤,٨٤ في المائة من الموظفين الفنيين البالغ عددهم ٤٦٧ موظفاً، ونسبة ٢٤,١٧ في المائة من الموظفين الإداريين البالغ عددهم ١ ٠٥١ موظفاً.

سابعًا – ملاحظات

٧٨ – احتفلت ليبريا في آب/أغسطس ٢٠١٣ بالذكرى السنوية العاشرة للتوقيع على اتفاق السلام الشامل، وهي مناسبة للتذكير بالتقدّم المطّرد نحو توطيد السلام والأمن والحكم الديمقراطي. وقد خاطبت الرئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر وشدّدت على أن السنوات العشر الماضية قد أعادت الفخر لليبريا وأتاحت لها الانضمام مجددًا بركب المجتمع العالمي بوصفها ”شريكًا محترمًا ومسؤولاً“. ولقد كان تقدّم البلد في مجال توطيد أسس الحكم الديمقراطي وتحقيق الانتعاش الاقتصادي وإنجاز الإصلاح المؤسسي أمرًا رائعاً.

غير أن رحلة ليبريا، كما ذكرت الرئيسة في ملاحظاتها خلال الاحتفال بعقد من السلام، لم تكن سهلة و لم تنته بعد. ويتطلّب المضي قدمًا في توطيد السلام التزامًا شديداً من الليبريين وموارد بالإضافة إلى التزام دولي مستمر.

٧٩ - وسيستلزم نجاح نقل المسؤوليات الأمنية المستمر التزامًا سياسيًا وماليًا أقوى من أي وقت مضى، وخاصة في مجال تعزيز قوات الشرطة وإضفاء الطابع المهني عليها. وترسم وزارة العدل وقيادة الشرطة الطريق نحو تجديد التخطيط الاستراتيجي للشرطة الوطنية الليبرية وتصميم أطر للتطوير يمكن استخلاصها من النتائج التي توصّل إليها التقييم الأساسي للشرطة. وثمّة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود للوصول إلى قدرات تشغيلية وإدارية أكبر للوكالات الأمنية الأخرى والمحافظة عليها. وينبغي كذلك إيلاء مزيد من الاهتمام للمؤسسات القضائية والمؤسسات الإصلاحية، وينبغي التعجيل ببذل الجهود الرامية إلى تحقيق اللامركزية في تقديم الخدمات، بما في ذلك من خلال إنشاء مراكز رئيسية.

٨٠ - وإنني لمسرور لاستمرار التخطيط المشترك بين البعثة وحكومة ليبريا للمرحلة الثانية من انسحاب البعثة العسكري، الذي سار بطريقة بناءة. وظلّت المقاطعات الأربع التي لم يعد للبعثة فيها وجود عسكري دائم في حالة سلام، ولمدة تزيد على السنة في بعض الحالات، وهذا مؤشرٌ إيجابي. ولكن، مع استمرار عملية إعادة هيكلة البعثة وانسحاب الأفراد العسكريين من ثلاث مقاطعات إضافية بحلول أيار/مايو ٢٠١٤، سيكون من المهم أن توضّح الحكومة مخصصات الميزانية للأنشطة الانتقالية، وأن تُصرف الأموال على الفور تيسراً لتوسيع نطاق جهاز الأمن الوطني.

٨١ - وثمّة مسائل هامة على المحك في عملية مراجعة الدستور، من ضمنها صلاحيات السلطة التنفيذية وإدارة الموارد الطبيعية ومشاركة المجتمعات المحلية في صنع السياسات. ويكتسي تمتين علاقة العمل بين الهيئة التشريعية ولجنة مراجعة الدستور أهمية خاصة بالنظر إلى الحاجة إلى موافقة الهيئة التشريعية على التعديلات المقترحة قبل عرضها للاستفتاء. وفي هذا الصدد، أشعر بالتفاؤل لأن لجنة مراجعة الدستور قد أشركت طائفة واسعة من المجتمع، بما في ذلك وسائل الإعلام والزعماء التقليديون ومنظمات المجتمع المدني. وأمام اللجنة إطار زمني طموح لإجراء المشاورات العامة، وسوف يقتضي نجاحها استمرار التزام الحكومة بالعملية، وكذلك الدعم المالي من الشركاء الوطنيين والدوليين. وستواصل الأمم المتحدة دعم هذه العملية الهامة.

٨٢ - وما زال يساورني القلق إزاء محدودية التقدم المحرز في النهوض بالمصالحة الوطنية وعمليات الإصلاح السياسي الرئيسية. وثمّة أسئلة جدّية عما إذا كان من الممكن توليد هذا

الزخم المتواضع الذي تحقّق حتى الآن بدون مشاركة المجتمع الدولي الكبيرة، التي تؤثّر في الاستدامة وفي تولّي ليبريا مقاليد الأمور على الصعيد الوطني.

٨٣ - ولقد انقضت خمس سنوات تقريبًا منذ أن أصدرت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة تقريرها النهائي الذي تضمّن توصيات هامة تعكس التطلعات المشتركة للشعب الليبري. وقد أُدرج عدد من هذه التوصيات في خريطة المصالحة الوطنية، بما في ذلك برنامج Palava Hut. وأرحب بالجهود الرامية إلى وضع طرائق لتنفيذ البرنامج، ولكنني أشدد على أهمية تدعيم اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، المكلّفة بتنفيذه. وسيتطلّب بناء التماسك الاجتماعي أيضًا إحراز تقدم في تكوين تاريخ مشترك والاتفاق على الرموز الوطنية التي تشرّف جميع الليبريين. وإنني أرحب بمبادرات الحكومة في هذا الصدد. ومن الأهمية بمكان مواصلة متابعة التقدم المحرز في عملية المصالحة، ولذلك، فمن المؤسف أن تكون قد مضت ثلاث سنوات على آخر تقرير مرحلي يُقدم إلى المجلس التشريعي عن تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

٨٤ - وقد بدأت انتخابات مجلس الشيوخ المزمع إجراؤها في شهر تشرين الأول/أكتوبر تحظى باهتمام كبير فعليًا من قبل الجهات السياسية المعنية وعامة الناس. وإنني أرحب بالجهود التي تبذلها لجنة الانتخابات الوطنية للتحضير لتلك الانتخابات بطريقة من شأنها أن تساعد في أن تكون الانتخابات شاملة ونزيهة وذات مصداقية، وأود أن أحث الحكومة على توفير الأموال اللازمة لإجراء العمليات الانتخابية في الوقت المناسب.

٨٥ - وستكون الانتخابات المقبلة تدريبًا هامًا يتيح لعامة الناس محاسبة المسؤولين ويدعّم العملية الديمقراطية الشاملة. وفي ما يتعلق بالحفاظ على بيئة تفسح المجال لمناقشة جميع المسائل علنًا، عبّرت فئات عديدة من الجمهور الليبري عن قلقها من وجود بعض القوانين البالية من مخلفات النظم القمعية الماضية. ويشمل ذلك تطبيق قوانين حظر إثارة الفتنة ضد الجماعات المناهضة للحكومة، وقوانين التشهير الجنائية والمدنية التي تسمح على ما يبدو بالحصول على تعويضات باهظة عن الأضرار. وسيكون إصلاح القوانين التي تسمح بالسجن بسبب الديون متسقًا مع التزامات الحكومة بموجب إعلان تيبل ماونتن الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٢، وإنني أرحب ببيان الرئيسة في الخطاب الذي أدلت به في ٢٧ كانون الثاني/يناير وذكّرت فيه بتوقيع الحكومة على الإعلان واعترفت بدعوتها إلى عدم تجريم حرية التعبير.

٨٦ - ولا يزال التوزيع العادل للمنافع المتأتية من ثروات ليبريا الطبيعية يشكّل عنصرًا هامًا في توطيد السلام والتماسك الاجتماعي. وأنا مسرور للخطوات التي اتُّخذت لتحسين إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك إلغاء تراخيص الاستخدام الخاص واتفاق الشراكة الطوعية بشأن

صادرات الأخشاب إلى الاتحاد الأوروبي. وتوفّر التشريعات المقبلة المتعلّقة بالنفط والتعدين مزيدًا من الفرص لتعزيز الإدارة والشفافية والاستغلال المسؤول للموارد.

٨٧ - ويُتوقّع أن تستلم الهيئة التشريعية في الأشهر المقبلة مشاريع قوانين عن اللامركزية والإصلاح الزراعي. وأنا أُرحّب بالإصلاحات التي تفسح المجال ليسهم المواطنون بقسط أكبر في القرارات التي تؤثر في حياتهم اليومية، والتي يمكن أن تسهم في معالجة المظالم القديمة والأسباب الكامنة وراء الصراعات.

٨٨ - ويمكن بذل مزيد من الجهود لتحسين الحوكمة والمساءلة والرقابة، ولا سيما في إطار متابعة ادعاءات الفساد. وبهذا الشأن، أرحّب بتقرير اللجنة الليبرية لمكافحة الفساد عن التحقق من أصول الأشخاص المعيّنين بقرار رئاسي، الذي ساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، على الرغم من محدودية المساءلة في ظل غياب العقاب عند عدم الامتثال.

٨٩ - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال القلق يساورني بشأن حالة حقوق الإنسان في ليبريا، وخاصة في ما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف الجنساني، ولا سيما ضد الأطفال. ومما يزيد الوضع تعقيدًا، ضعف النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أرحب بالحملة ضد الاغتصاب التي أطلقتها الرئيسة، وأؤكد على أهمية الجهود الرامية إلى التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب.

٩٠ - وقد عرّضت حدود ليبريا السهلة الاختراق البلد لخطر شديد من جراء الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ويضطلع مكتب الهجرة والتجنس، الذي يمر بعملية إصلاح مؤسسي هامة، بدور حيوي في التخفيف من حدة هذا الخطر، شأنه في ذلك شأن وحدة الجرائم العابرة للحدود الوطنية ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات. وستواصل الأمم المتحدة العمل بشكل وثيق مع شركائها الوطنيين في بناء القدرات على التصدي للتهديدات العابرة للحدود.

٩١ - وما زال القلق يساورني من التأخير الحاصل في التحقيق في مقتل سبعة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة عبر الحدود في كوت ديفوار في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وأود أن أؤكد مجددًا على مسؤولية حكومتي ليبريا وكوت ديفوار في تقديم الجناة إلى العدالة في أقرب وقت ممكن، وفقًا للأصول القانونية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٩٢ - وأرحّب بالتحسينات التي تمّت خلال السنة الماضية على طول الحدود مع كوت ديفوار، بتعاون فعلي من جانب حكومتي كوت ديفوار وليبريا، بما في ذلك في إطار اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريقي الأمم المتحدة القطريّين. وتعتبر العودة

الطوعية لأكثر من ٠٠٠ ١٨ إيفواري إلى كوت ديفوار من المستجدات الجديرة بالترحيب أيضًا. ومع ذلك، ما زلت أشعر بالقلق من الأخطار المستمرة والكامنة التي تتهدد الاستقرار على جانبي الحدود. وينبغي معالجة هذه المسائل بصورة شاملة، بحيث لا تؤدي إلى تدهور الحالة الأمنية. وإنني أشجع الحكومة على مواصلة تعاونها، وأرحّب بوضع استراتيجية اتحاد نهر مانو للحفاظ على الأمن عبر الحدود.

٩٣ - ويجب اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة لتفادي حدوث أي انتكاسات خطيرة في المكاسب التي حقّقتها بشق الأنفس عمليات حفظ السلام في غرب أفريقيا خلال العقد الماضي. وينبغي التخطيط بعناية وحذر لضمان تزويد بعثات الأمم المتحدة بالإمكانات الكافية لتقوم بالمهام الموكلة إليها. وفي تقريري المقبل، أعتزم تقديم توصيات بشأن مدى ملاءمة المضي نحو المرحلة النهائية من تقليص قوام البعثة العسكري ليبلغ المستوى المراد الاحتفاظ به والذي سيبقى حتى انسحاب البعثة. وسيُستند في إعداد هذه التوصيات إلى الحالة الأمنية والاستعراض الاستراتيجي لمهام البعثة الرئيسية السياسية والأمنية الذي سيجرى في شباط/فبراير.

٩٤ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلتي الخاصة لليبريا، كارِن لاندغرِن، وكذلك جميع موظفي الأمم المتحدة، على تفانيهم في سبيل الحفاظ على السلام والاستقرار في ليبريا. وأود أيضًا أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وشركاء التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف ولجنة بناء السلام، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية الليبرية والدولية على التزامها بدعم السلام والتنمية والإسهام فيهما في ليبريا.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة في ليبريا: قوام القوات العسكرية وقوات الشرطة بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

	العنصر العسكري					
البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الأفراد	المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	أفراد الشرطة
الأرجنتين	صفر	صفر	صفر	صفر		٧
بنغلاديش	١٣	٧	٥٠٩	٥٢٩		١٥
بنن	٢	١	صفر	٣		صفر
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٢	١	صفر	٣		صفر
البوسنة والهرسك	صفر	صفر	صفر	صفر		٩
البرازيل	٢	٢	صفر	٤		صفر
بلغاريا	٢	صفر	صفر	٢		صفر
الصين	٢	٦	٥٥٨	٥٦٦	١٤٠	١٨
كرواتيا	صفر	٢	صفر	٢		صفر
الجمهورية التشيكية	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر
الدانمرك	٣	٢	صفر	٥		صفر
إكوادور	٢	١	صفر	٣		صفر
مصر	٧	صفر	صفر	٧		٥
السلفادور	٢	صفر	صفر	٢		٣
إثيوبيا	٩	٤	صفر	١٣		صفر
فيجي	صفر	صفر	صفر	صفر		٣١
فنلندا	١	٣	صفر	٤		صفر
فرنسا	صفر	١	صفر	١		صفر
غامبيا	٢	صفر	صفر	٢		١٩
ألمانيا	صفر	صفر	صفر	صفر		٥
غانا	٩	٧	٧٠٠	٧١٦		٢٧
الهند	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٤٢	٦
إندونيسيا	١	صفر	صفر	١		صفر
جامايكا	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر
الأردن	٤	٥	١١٥	١٢٤	٢٤٠	٩
كينيا	صفر	٢	صفر	٢		٢٥
قيرغيزستان	٢	صفر	صفر	٢		٣
ليتوانيا	صفر	صفر	صفر	صفر		١
ماليزيا	٦	صفر	صفر	٦		صفر
مالي	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر
منغوليا	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر
الجبل الأسود	٢	صفر	صفر	٢		صفر

البلد	العنصر العسكري					
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الأفراد	المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	أفراد الشرطة
ناميبيا	١	٣	صفر	٤		٤
نيبال	٢	٣	١٥	٢٠	٢٦٠*	١٦
النيجر	٢	صفر	صفر	٢		صفر
نيجيريا	١٤	٩	١ ٤٦٠	١ ٤٨٢	١٢٠	١٦
النرويج	صفر	صفر	صفر	صفر		١٢
باكستان	٩	٩	١ ٩٨٠	١ ٩٩٨		١٠
باراغواي	٢	١	صفر	٣		صفر
بيرو	٢	٢	صفر	٤		صفر
الفلبين	١	١	١١٥	١١٨		٣٣
بولندا	١	صفر	صفر	١		٣
جمهورية كوريا	١	١	صفر	٢		صفر
جمهورية مولدوفا	٢	صفر	صفر	٢		صفر
رومانيا	٢	صفر	صفر	٢		صفر
الاتحاد الروسي	٣	صفر	صفر	٣		١١
رواندا	صفر	صفر	صفر	صفر		١٠
ساموا	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر
السنغال	صفر	٢	صفر	٣		صفر
صربيا	٤	صفر	صفر	٤		٦
سري لانكا	صفر	صفر	صفر	صفر		١٥
السويد	صفر	صفر	صفر	صفر		١٦
سويسرا	صفر	صفر	صفر	صفر		٣
تايلند	صفر	صفر	صفر	صفر		٢
توغو	٢	١	صفر	٣		صفر
تركيا	صفر	صفر	صفر	صفر		٢٠
أوغندا	صفر	صفر	صفر	صفر		١٤
أوكرانيا	٢	٢	٢٣٦	٢٤٠		١٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٤	٥	صفر	٩		١٣
أوروغواي	صفر	صفر	صفر	صفر		٥
اليمن	صفر	١	صفر	١		٧
زامبيا	٣	صفر	صفر	٣		١٦
زمبابوي	٢	صفر	صفر	٢		٣١
المجموع	**١٣٢**	**٨٣**	**٥ ٦٨٨**	**٥ ٨٧٦**	**١ ٠٠٢***	**٤٥٨**

* في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أُعيد نشر وحدة من وحدات الشرطة المشكلة النيبالية تضم ١٢٠ من أفراد الشرطة مؤقتًا في جنوب السودان، لتعزيز بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة في ليبريا: الانتشار حتى شباط/فبراير ٢٠١٤